

Distr.: General
11 November 2019
Arabic
Original: English



القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠١٧) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقوم، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر) والاتحاد الأفريقي، بتقديم تقرير عن أنشطة القوة المشتركة التابعة لهذه المجموعة الخماسية. ويقدم التقرير معلومات مستجدة منذ تقرير المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٩ (S/2019/371) عن التقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة، وتقديم الدعم الدولي إليها، وتنفيذ الاتفاق التقني المبرم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية في شباط/فبراير ٢٠١٨، والتحديات المُواجَهة من القوة، وتنفيذ المجموعة الخماسية لإطارٍ للامتثال لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٢ - واتّسمت الفترة المشمولة بالتقرير بانخفاض كثافة أنشطة القوة المشتركة، ويعود ذلك إلى موسم الأمطار الذي أعاق حركة القوة، وإلى الأثر الذي لحق بالعمليات نتيجة النقص المستمر في المعدات والتدريب. وعملاً بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، استمرت الجهات الشريكة الدولية في التعبئة لدعم المجموعة الخماسية. وأسفر الهجوم الذي شُنَّ في ٣٠ أيلول/سبتمبر على قاعدة القوة الواقعة في بوليكيسي بمنطقة موبتي بوسط مالي عن خسائر بشرية فادحة. وأعلنت جماعة نصره الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن ذلك الهجوم.

ثانيا - التطورات في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية

٣ - تصدّرت مكافحة خطر الإرهاب جدول أعمال رؤساء الدول في المنطقة دون الإقليمية. ففي ١٤ أيلول/سبتمبر، استضاف رئيس بوركينافاسو والرئيس بالنيابة للمجموعة الخماسية، روش مارك كريستيان كابوري، مؤتمر قمة استثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كان موضوعه مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا. وحضر مؤتمر القمة رؤساء الدول الأعضاء الخمسة في المجموعة الخماسية. فنلثة (بوركينافاسو ومالي والنيجر) من أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البالغ عددهم ١٥ عضوا هم أعضاء في المجموعة الخماسية أيضا، في حين شاركت تشاد وموريتانيا في مؤتمر القمة كمرقبين.



٤ - وفي بيان صدر في ختام مؤتمر القمة، أكد رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا استعداد الجماعة للقيام بدور تنسيقي في المبادرات المتعددة لمكافحة الإرهاب في المنطقة، بما في ذلك القوة المشتركة. وقرروا بدء تنفيذ دوريات وعمليات مشتركة ومتزامنة على حدود بلدانهم التي هي عرضة للتسلل منها، وتحسين تبادل الاستخبارات والمعلومات داخل الجماعة؛ وكلفوا وزراء الدفاع والأمن في بلدانهم للنظر في إمكانية نشر القوة الاحتياطية للجماعة واستخدامها في عمليات مكافحة الإرهاب. وتعهّد رؤساء الدول بحشد بليون دولار (٢٠٢٠-٢٠٢٤) لفائدة جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة. ودعوا مجلس الأمن إلى منح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تفويضاً أقوى لمكافحة الإرهاب.

٥ - وعلى هامش مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقد رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية اجتماعاً منفصلاً أقرّوا فيه مبادرة "نسخير الصحراء لتوليد الطاقة" التي يقودها مصرف التنمية الأفريقي. وتهدف المبادرة إلى مدّ ٢٥٠ مليون نسمة في منطقة الساحل الأوسع بالكهرباء بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك للإسهام في الحد من الفقر الذي لا يزال يشكل أحد الأسباب الجذرية للتطرف المصحوب بالعنف.

٦ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، استضافت الأمم المتحدة اجتماعاً رفيع المستوى بشأن مالي ومنطقة الساحل على هامش المناقشة العامة للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وحضر ذلك الاجتماع رؤساء بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر إلى جانب شركاء إقليميين ودوليين. وشدّد المشاركون على الحاجة الملحة إلى تكثيف جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية، وسلطوا الضوء على أهمية الاتساق والتكامل بين جميع المبادرات في المنطقة. وسلطوا الضوء أيضاً على الحاجة الماسة إلى مواصلة تقديم الدعم إلى المجموعة الخماسية، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة لها. وكرّر بعض المشاركين الدعوة لمنح البعثة تفويضاً أقوى.

٧ - واستمرت الحالة الأمنية في التدهور في جميع أنحاء منطقة الساحل بسبب شنّ الجماعات الإرهابية هجمات على المدنيين وقوات الأمن، واستمرار أعمال العنف المجتمعية. وخلف تفاقم الحالة الأمنية استياء فئات من السكان من عدم تمكّن قوات الأمن من توفير الأمن والحماية، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات في بوركينا فاسو ومالي.

٨ - وفي بوركينا فاسو، زاد عدد الهجمات المشتبه في أنها إرهابية، ولا سيما في الجزء الشمالي من البلد. وأجبر ذلك مئات الآلاف من الناس على الفرار من ديارهم، مما أدى إلى تزايد السخط على الأوضاع. ووقع مدنيون ضحايا لأعمال عنف ارتكبتها متطرفون، بما في ذلك أثناء الهجوم على مسجد في بلدة سالموسي بشمال بوركينا فاسو في ١١ تشرين الأول/أكتوبر أثناء صلاة الجمعة. وكان الهجوم على معسكر كوتوغو في شمال بوركينا فاسو في ١٩ آب/أغسطس من أشدّ الهجمات فتكاً في عام ٢٠١٩. فقد أبلغت مصادر حكومية عن مقتل ٢٤ جندياً في ذلك الهجوم. وظلت المقاطعات في المنطقة الشمالية والمنطقة الشمالية الشرقية الأكثر تضرراً من أعمال العنف المجتمعية.

٩ - وفي مالي، ظلت الحالة الأمنية على تعقيدها. فقد استمرت الجماعات الإرهابية في شنّ هجمات في شمال مالي تستهدف قوات الدفاع والأمن الوطنية والبعثة المتكاملة والقوات الفرنسية. وتسببت المواجهات بين الجماعات المسلحة في وقوع اشتباكات عنيفة في مناطق غاو وميناكا وتمبكتو. وتصاعدت

أعمال العنف في وسط مالي بعد أن سُجل انخفاض بارز في وقوع حوادث في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وأسفرت النزاعات المجتمعية، التي تفاقمت بسبب وجود الجماعات الإرهابية وميليشيات الدفاع عن النفس، عن مقتل مدنيين.

١٠ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، هُوجم معسكران من معسكرات قوات مالي المسلحة يقعان في موندورو وبوليكيسي بمنطقة موبتي بوسط مالي. وكان المعسكر في بوليكيسي يأوي وحدة منشورة ضمن القوة المشتركة. ووفق بيان أصدرته الحكومة، قُتل ٢٥ فردا من قوات مالي المسلحة، وأصيب أربعة بجراح، ويوجد ٦٠ في عداد المفقودين، وقُتل كذلك ١٥ من المهاجمين خلال الهجومين. وذكرت الحكومة أيضا أنه جار تنفيذ عملية مشتركة بين قوات مالي المسلحة وقوات بوركينا فاسو المسلحة في وسط مالي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن الهجومين اللذين وقعا في موندورو وبوليكيسي.

١١ - وفي النيجر، مدّدت الحكومة في ١٤ حزيران/يونيه حالة الطوارئ لثلاثة أشهر أخرى في مناطق ديقا وتاهوا وتيلابيري حيث تنشط الجماعات الإرهابية. وفي ١ تموز/يوليه، قتل مهاجمون مجهولو الهوية ١٦ فردا من قوات الأمن الوطنية عند هجومهم على معسكر في غرب النيجر بالقرب من الحدود مع مالي.

١٢ - وفي تشاد، قامت الحكومة، في ظل تصاعد أعمال العنف المجتمعية في شرق البلد واستمرار انعدام الاستقرار في شماله، بإعلان حالة الطوارئ في ٢٠ آب/أغسطس في مقاطعتي وداي وسيلا الواقعتين في شرق البلد على الحدود مع السودان، وفي مقاطعة تيبستي الواقعة في شمال البلد على الحدود مع ليبيا. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، مدد المجلس الوطني حالة الطوارئ لأربعة أشهر أخرى تمتد حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وأغلقت تشاد حدودها مع جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وليبيا ونشرت ٥٠٠٠ جندي في مناطق هذه الحدود.

١٣ - واستمرت موريتانيا، التي تستضيف الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية وكلية الدفاع للمجموعة الخماسية في نواكشوط، في القيام بالاستعدادات اللازمة لتتولى في عام ٢٠٢٠ قيادة المجموعة التي يُتناوب عليها. وبُذلت جهود لتعزيز قدرات القوات الموريتانية العاملة ضمن القوة المشتركة، بسبل منها توفير التدريب والمعدات. وعرض رئيس موريتانيا، محمد ولد الشيخ الغزواني، مؤخرا النهج الشامل الذي يتبناه البلد في مكافحة الإرهاب والتطرف والذي يراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وأكد التزامه بتحسين تأهب القوات المسلحة للقيام بالعمليات، ومواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع.

١٤ - واستمر تدهور الحالة الإنسانية في أنحاء منطقة الساحل. ففي نهاية أيلول/سبتمبر، كان عدد النازحين في بلدان المجموعة الخماسية الخمسة قد تجاوز مليون نازح، أي أكثر من ضعف عددهم في عام ٢٠١٨. وشهدت بوركينا فاسو أكبر ارتفاع في عدد النازحين، حيث أصبح بها أكثر من ٤٨٦ ٠٠٠ نازح مقابل ٨٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٨. وبات من الصعب أكثر فأكثر إيصال المساعدات الإنسانية، حيث تواجه المنظمات الإنسانية صعوبات متزايدة في الوصول إلى المتضررين من أعمال العنف، ولا سيما في مناطق الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وفي مجموع منطقة الساحل (باستثناء موريتانيا ونيجيريا)، يحتاج ١٢ مليون نسمة إلى مساعدات إنسانية.

ثالثا - تفعيل القوة المشتركة

ألف - آخر المستجدات بشأن النشر: العنصر العسكري

١٥ - أبلغت القوة المشتركة عن تنفيذ عمليتين خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي الفترة من ١٨ إلى ٢٥ حزيران/يونيه، نُفذت عملية "كايجا ٢" بمشاركة كتيبة واحدة في منطقة غوما كورا ونامبالا في منطقة الحدود بين مالي وموريتانيا. وفي الفترة من ٢٥ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه، نُفذت عملية "ديسي ٢" في منطقة تانتيابونغو وكانتشاري، على بعد ٩٠ كيلومترا جنوب غربي نيامي، في منطقة الحدود بين بوركينا فاسو والنيجر. وشاركت في العملية فرقتان قتاليتان، واحدة من بوركينا فاسو والأخرى من النيجر.

١٦ - وفي الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قادت القوات الفرنسية ووحدات من قوات مالي المسلحة عملية مشتركة في تيسيت في مالي، في منطقة الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وضبطت أسلحة وذخيرة خلال هذه العملية. وفي الفترة من ١ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قامت القوات الفرنسية وقوات النيجر المسلحة العاملة ضمن القوة المشتركة بعملية مشتركة في منطقة الحدود بين تشاد والنيجر. وألقي القبض على خمسة أفراد مشتبه في أنهم إرهابيون، وضبطت كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة حسب ما أُبلغ عنه. وربما أنجزت وحدات عاملة ضمن القوة المشتركة أنشطة أخرى. لكن لم ترد تقارير رسمية عنها، ولم تتضمن المعلومات الواردة عن طريق آليات التنسيق وغير ذلك من القنوات معلومات عنها.

١٧ - ولم يتم بعد إيجاد موقع دائم لمقر القوة المشتركة في باماكو. إذ أعلنت حكومة مالي في ١٤ حزيران/يونيه، بعد سلسلة من الاحتجاجات، عن نقل مقر القوة من موقعه المؤقت بمنطقة سكنية في باماكو إلى منطقة أخرى. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، نُقل مقر القوة مرة أخرى إلى موقع مؤقت.

١٨ - وفي حزيران/يونيه، أقرت لجنة الدفاع والأمن التابعة للمجموعة الخماسية، وهي هيئة إدارية استراتيجية للقوة المشتركة تضم رؤساء أركان الجيوش الوطنية للبلدان الخمسة، بروتوكولا لتبادل المعلومات الاستخباراتية فيما بين الدول الأعضاء. وفي تموز/يوليه، أقرت خطة عمل، وأمر توجيهها فصليا يتعلق بالتخطيط.

١٩ - وفي ١٧ تموز/يوليه، عُيّن الجنرال عومارو ناماتا غازاما من النيجر القائد الجديد للقوة المشتركة، ليحل محل الجنرال حننه ولد سيدي من موريتانيا.

٢٠ - وعُقد في ١٧ تموز/يوليه في باماكو الاجتماع الثلاثي، وجمع بين القوة المشتركة والاتحاد الأوروبي والبعثة المتكاملة. وقدمت القوة معلومات مستجدة عن العمليات المقررة. وقدم الاتحاد الأوروبي إحاطة بشأن حالة التبرعات المدفوعة والمعدات المقتناة حتى حينه. ونوقشت أيضا المعوقات اللوجستية، بما في ذلك الحاجة إلى إيجاد موقع دائم لمقر القوة في باماكو. وفي ٢٩ آب/أغسطس، عقدت البعثة المتكاملة اجتماعا هيئته التنسيق في مالي شارك فيه ممثلو القوات الأمنية الوطنية والدولية الموجودة في مالي.

٢١ - ولا تزال القوة المشتركة تعاني من نقص كبير في التدريب والقدرات والمعدات، مما يعرقل التفعيل التام لها. ويُفاقم النقص في العتاد الجوي والمركبات المدرعة وقدرات النقل ومعدات الحماية الفردية الخطر الناجم عن استخدام العبوات الناسفة اليدوية الصنع.

باء - آخر المستجدات بشأن النشر: العنصر الشرطي والمدني

- ٢٢ - واصلت بلدان المجموعة الحماسية ما تبذله من جهود لتفعيل وحدات تحقيق متخصصة ضمن السلطات المختصة الوطنية للتعامل مع الحالات المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتشكّل هذه الوحدات، بالاقتران مع ألوية الشرطة العسكرية، جزءاً من عناصر الشرطة الوطنية. وفي بوركينا فاسو، تولّى ٢٢ ضابطاً من اللواء المتخصص في التحقيق في الأعمال الإرهابية والجريمة المنظمة مهامهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي النيجر، أوفد ١٥ محققاً إلى قاعدة للقوة المشتركة تقع في بانكيلاري بمنطقة نيلابيري.
- ٢٣ - وإلحاق ألوية شرطة عسكرية بصفوف كتائب القوة المشتركة أخذ في التحسن. فقد ألحقت تشاد، على سبيل المثال، لواء شرطة عسكرية بالكينية المنشورة في آب/أغسطس ٢٠١٩، بينما ألحقت بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر ضباط شرطة عسكرية بوحدات القوة المشتركة أو أوفدتم ليكونوا بالقرب منها.
- ٢٤ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، إلى الدول الأعضاء من المجموعة الحماسية في مجال تطوير قدرات عناصرها الشرطية وتعزيز نظمها للعدالة الجنائية بهدف تعزيز الكفاءة والمساءلة وإمكانية الوصول إلى المعلومات.

جيم - تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

- ٢٥ - اتُّخذت خطوات إضافية لتعزيز تنفيذ إطار امتثال القوة المشتركة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجهات شريكة أخرى.
- ٢٦ - وفي حزيران/يونيه، أقرت لجنة الدفاع والأمن اتفاقاً مركز القوات الخاص بالقوة المشتركة الذي يحدد الحصانات والامتيازات الممنوحة لجنود هذه القوة، ويهدف إلى ضمان الامتثال للمعايير القانونية الدولية، بما يشمل ما يتعلق منها بأسر الأفراد واحتجازهم ونقلهم. وسيُعرض الاتفاق على بلدان المجموعة الحماسية لثقتهم.
- ٢٧ - ويجري حالياً إعداد إجراءات تشغيل موحدة تتعلق بالتحقيقات الداخلية، إضافة إلى إعداد مبادئ لألوية الشرطة العسكرية، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي (EUCAP Sahel Mali) ومن الأمم المتحدة. وستساهم هذه المبادئ التوجيهية بعد اعتمادها في تعزيز عمليات الرصد والمساءلة الداخليين في القوة المشتركة. وإضافة إلى ذلك، خضعت النماذج التدريبية الخاصة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين للتنقيح لتعكس المبادئ المتبنية والسياق كما ينبغي. وكوّنت مفوضية حقوق الإنسان والقوة المشتركة وكلية الدفاع التابعة للمجموعة الحماسية أفرقة تدريب متنقلة لدعم تعزيز قدرات التدريب الإقليمية والوطنية على الحماية، ونُظمت كذلك دورات لتدريب المدربين في تشاد ومالي وموريتانيا. ونظمت الأمانة الدائمة والقوة المشتركة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية حقوق الإنسان، حلقة عمل بشأن إلحاق النساء بقوات الدفاع والأمن في بلدان المجموعة الحماسية، ووضعت خارطة طريق لضمان اتخاذ ما يلزم من خطوات لتعزيز وجود النساء في القوات الوطنية.
- ٢٨ - وأوفدت مفوضية حقوق الإنسان مسؤولين إلى مالي وموريتانيا لمساعدة وحدات القوة المشتركة في تنفيذ إطار الامتثال. ويجري حالياً إيفاد مسؤولين إلى تشاد والنيجر.

٢٩ - وواصلت البعثة المتكاملة رصد حالة حقوق الإنسان في سياق العمليات التي تنفذها القوة المشتركة في مالي. ووثقت البعثة المتكاملة ادعاءات بارتكاب القوة انتهاكات في بوليكييسي ودائرة دوينترا بمنطقة موبتي، بعد أن أوفدت بعثة تحقيق خاصة معنية بحقوق الإنسان إلى موبتي في الفترة من ٦ إلى ١٣ آب/أغسطس. وتشير النتائج الأولية إلى أن أفراداً من قوات مالي المسلحة العاملة ضمن القوة المشتركة ربما ارتكبوا في ٣٠ تموز/يوليه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات إعدام خارج نطاق القضاء لرجلين في قرية بوليكييسي. ويُزعم أن هذه الانتهاكات ارتكبت ردّاً على هجوم بالعبوات النافسة اليدوية الصنع شُنّ في وقت سابق من ذلك اليوم على القوة، مما أسفر عن مقتل جندي وإصابة أربعة آخرين بجراح. وهذا ثالث حادث يُسجّل في منطقة بوليكييسي يطال أفراداً من القوة. والحادثان السابقان وقع أولهما في ١٩ أيار/مايو وثنائهما في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ولم تنته بعد التحقيقات الجنائية في هذه الحوادث الثلاثة.

دال - الصندوق الاستثماري للقوة المشتركة

٣٠ - لقد أصبح الصندوق الاستثماري للقوة المشتركة قيد التشغيل، إذ أوفد جميع الموظفين القائمين على أعماله إلى نواكشوط. وتلقى الصندوق تبرعا إجماليا قدره ١٦,٥ مليون يورو، من جهات منها الإمارات العربية المتحدة وتركيا ورواندا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي آب/أغسطس، أصدر الصندوق أول أمر شراء له، وهو أمر بشراء ٨٤ مركبة نقل من أجل القوة المشتركة. ومن المتوقع أن تسلم المركبات بحلول عام ٢٠٢٠.

رابعا - الدعم الدولي المقدم من أجل القوة المشتركة

ألف - الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٣١ - عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) في ٢٨ حزيران/يونيه، وضعت البعثة المتكاملة ترتيبات لتوفير مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية لجميع وحدات القوة المشتركة على أن تتحمل القوة أو جهات شريكة أخرى مسؤولية كفالة إيصال تلك المواد إلى مناطق عمليات هذه الوحدات الموجودة خارج مالي. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت البعثة المتكاملة طلبات وقود وحصص إعاشة من كتاب القوة السبع العاملة في جميع القطاعات الثلاثة، بما يشمل بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر، وذلك من أجل الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. وتضمن هذا الطلب ٣٤ ٨٠٠ مجموعة من مجموعات حصص الإعاشة الميدانية و ٦٠٠ ٤٢٨ لتر من الوقود وزيت التشحيم، وتبلغ تكلفته نحو ١ ٢٨٠ ٠٠٠ دولار. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أحاطت البعثة المتكاملة القوة علماً بضرورة أن تُنجز أولاً تقييماً للمخاطر على نحو ما تنص عليه سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها، وتوقع أن تقدم المساعدة إلى القوة قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، كان قد صُرف ٥٢٨ ٠٨٧ دولاراً أو ٨,٥ في المائة من مبلغ ٦,٢ ملايين دولار الذي دفعه الاتحاد الأوروبي إلى البعثة المتكاملة لأغراض دعم القوة المشتركة وفق الاتفاق التقني. وبعد حساب الطلبات المتلقاة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، من المفترض أن ترتفع هذه النسبة المعنوية بموازاة الزيادة في عمليات القوة المشتركة المقرر تنفيذها في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

٣٢ - والمناقشات جارية لمواءمة الاتفاق التقني مع الأحكام ذات الصلة الواردة في القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩). وإضافة إلى ذلك، أعدت مذكرة توضح طرائق وخطوات وحدود الدعم الصادر تكليف للبعثة بتقديمه إلى الوحدات العاملة ضمن القوة المشتركة.

باء - الدعم المقدم على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف

٣٣ - وفقاً لمركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي، سُلمت إلى القوة حتى حينه معدات بقيمة ٥٦ مليون يورو تندرج ضمن ما تعهدت الجهات المانحة والشريكة بتقديمه لدعم القوة المشتركة وهو ما يفوق ٤٣٠ مليون يورو، وتشمل تلك المعدات معدات للحماية الفردية ومركبات وقدرات القصد منها أن تُستخدم في جهود مكافحة استخدام العبوات الناسفة اليدوية الصنع.

٣٤ - ويواصل الاتحاد الأوروبي، في إطار مرفق السلام في أفريقيا، دعم تفعيل القوة المشتركة بتمويل قدره ١٠٠ مليون يورو. وقد حُصص تمويل يبلغ ٧٥ مليون يورو لتزويد القوة بمعدات وخدمات وبنى تحتية عن طريق وكالة Expertise France. وفي هذا الصدد، من المقرر أن يسلم الاتحاد الأوروبي مركبات مدرعة إلى القوة قبل نهاية العام. ومن مجالات الدعم الأخرى الدعم المقدم من البعثة المتكاملة (١٠ ملايين يورو)، وتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان (١٠ ملايين يورو)، وهيكل الإدارة الخاص بالمجموعة الخماسية المقدم إليه الدعم عن طريق الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (٥ ملايين يورو).

٣٥ - وفي ٩ تموز/يوليه، عقدت المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي في بوركينا فاسو اجتماعهما الخامس لوزراء الخارجية، وأعلن الاتحاد الأوروبي في هذا الاجتماع عن تبرعه للقوة المشتركة بمبلغ إضافي قدره ١٢٠ مليون يورو، وبمبلغ ١٨ مليون يورو لإنشاء عنصر الشرطة في هذه القوة.

٣٦ - وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية معدات وتدريبات للقوات العاملة ضمن القوة المشتركة، بما في ذلك ١٥ مليون دولار لقوات تشاد المسلحة؛ و ١٥ مليون دولار لموريتانيا؛ و ٢١ مليون دولار للنيجر. واستمرت جهات أخرى تمنح دعمها على صعيد ثنائي في دعم فرادى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية.

خامسا - ملاحظات

٣٧ - لا يزال يساورني بالغ القلق من تصاعد أعمال العنف في منطقة الساحل التي امتدت إلى دول ساحلية من غرب أفريقيا ممتدة بمحاذاة خليج غينيا. ولقد ثبتت الجماعات الإرهابية موطئ قدمها في جميع أنحاء منطقة الساحل، مما قوّض الاستقرار في مساحات شاسعة منها وأجج العنف الإثني فيها، ولا سيما في بوركينا فاسو ومالي. والصعوبات المواجهة هنا تعود إلى الفقر والتهميش والإفلات من العقاب وضعف وجود الدولة، ويُفاقمها أثر تغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية. والمدنيون هم من تقع عليهم وطأة الزيادة الهائلة في أعداد الهجمات وأعمال العنف الفتاكة. والأرقام تُثير الدهول: فقد قُتل أكثر من ١٥٠٠ مدني في بوركينا فاسو ومالي منذ كانون الثاني/يناير فحسب. كما بلغ عدد النازحين في مجموع البلدان الخمسة أكثر من مليون نسمة، أي أكثر من ضعف عددهم في عام ٢٠١٨.

٣٨ - ولا يمكن تحميل بلدان المجموعة الخماسية أو المنطقة أو القارة المسؤولية عن مكافحة الإرهاب. فالإرهاب مشكلة عالمية، وتقع على عاتق المجتمع الدولي بأجمعه مسؤولية الإسهام في الجهود الجماعية

للتصدي للتطرف المصحوب بالعنف في منطقة الساحل وللتحديات الأخرى العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والسلع غير المشروعة والأسلحة والمخدرات، والهجرة والنزوح.

٣٩ - ويسرني على وجه الخصوص التزام قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الذي جمع بينهم في ١٤ أيلول/سبتمبر في بوركينا فاسو بتعزيز جهودهم للتصدي لتزايد انعدام الأمن ومكافحة الإرهاب. واستقطب الاجتماع، والعملية متعددة المستويات التي سبقتها، جميع الجهات المعنية - بما فيها الجهات المدنية - التي من الضروري استقطابها ليتسنى التصدي على نحو فعال ودائم لتصاعد التطرف المصحوب بالعنف. وتعهّد المشاركون بمنح بليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة من أجل مكافحة الإرهاب والتطرف يُثبت رغبتهم في تولي زمام الأمور والتصدي للتحديات التي تواجه بلدانهم. وأرحّب أيضا بالشراكة الجديدة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل التي أعلنت عنها رئيسة الحكومة الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس فرنسا إيمانويل ماكرون في آب/أغسطس، على هامش مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع المعقود في بياريتز بفرنسا. وهذه المبادرة الجديدة بوسعها أن تزيد من تعزيز برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، وأن تساعد في ضمان التخطيط والبرمجة للعمليات الأمنية والبرامج الإنمائية على نحو متكامل.

٤٠ - وأشيد بقيادة الاتحاد الأوروبي لشؤون إدارة مركز التنسيق وأُثني على جميع الجهات المعنية لاستعدادها للتعاون. كما أعرب عن امتناني لجميع الجهات المانحة التي ساهمت بسخاء في الصندوق الائتماني للقوة المشتركة، وكذلك لممثلي الخاص في مالي، محمد صالح النظيف، والزملاء في البعثة المتكاملة على دعمهم الثابت للقوة المشتركة.

٤١ - وفي هذا السياق، سيكون من المهم تعزيز الآليات الأمنية المشتركة القائمة، مثل القوة المشتركة والفرقة المشتركة المتعددة الجنسيات للجنة حوض بحيرة تشاد. ولا تزال القوة المشتركة تشكّل عنصرا هاما من مجموعة التدابير الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية في منطقة الساحل. وأُثني على الخطوات المتخذة لمواصلة تفعيل عنصر الشرطة في القوة المشتركة الذي سيكون عنصرا بالغ الأهمية فيها، بطرق منها الشراكة الجديدة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وأودّ أيضا أن أُثني على القوة المشتركة لتفعيلها صندوقها الائتماني، فهذه خطوة هامة صوب التويّ الفعلي لزام الأمور.

٤٢ - وأُثني على التقدم الذي أحرزته القوة المشتركة صوب تنفيذ إطارها للامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الذي سيساعد على تعزيز أمن المدنيين والحدّ من احتمالات ارتكاب القوة انتهاكات. والتقيّد بإطار الامتثال أمرٌ ضروري لكسب قلوب وعقول السكان المتأثرين بالعمليات. والتحقيق في أوانه في الادّعاءات بارتكاب وحدات القوة انتهاكات أمرٌ هام وسيُعزز مصداقيتها. وفي هذا السياق، أدعو سلطات بوركينا فاسو إلى التحقيق في الادّعاءات الخطيرة بتنفيذ عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وأدعو سلطات مالي مرة أخرى إلى إتمام التحقيقات في الحوادث ذات الصلة بوحدها. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم السلطات الوطنية في وضع وتنفيذ تدابير التعاون القضائي والتدريب على التحقيق والملاحقة القضائية في الحالات المتصلة بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٤٣ - ولتقوم القوة المشتركة بدورها كاملا وتُحقق المزيد من النتائج الملموسة، سيكون من الضروري تقديم المزيد من الدعم إليها. واتخاذ مجلس الأمن قرار رفع القيود الجغرافية عن توفير البعثة المتكاملة مواد الدعم المعيشي الاستهلاكية للقوة هامة في الاتجاه الصحيح. وأحث الشركاء على أن يسارعوا

لوفاء في حينه بتعهداتهم بالتبرع للقوة المشتركة. ويسرّي ورود الطلب الجامع من القوة الذي يغطي جميع الكنائس، فذلك يدلّ على استعداد القوة لتكثيف عملياتها في المستقبل القريب. وتبذل البعثة المتكاملة قصارى جهدها لتلبيّ بسرعة جميع طلبات الدعم، في إطار من الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. لكن هذا وحده لن يكفي، ولذلك أكثّر دعوتي لتوفير تمويل مستدام للقوة يمكن التنبؤ به.

٤٤ - وأدين بشدة الهجوم الذي شنّ على وحدة مالي العاملة ضمن القوة المشتركة في وسط مالي والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٥ جندياً من جنود قوات مالي المسلحة. وأشيد بتفاني وشجاعة جميع موظفي الأمن العاملين في منطقة الساحل ضمن القوة المشتركة، وكذلك أفراد القوات الوطنية والدولية الذين يواصلون عملهم في ظل أخطار وتضحيات كبيرة.

٤٥ - والتصدي للتطرف المصحوب بالعنف والإرهاب بواسطة التدابير الأمنية أمرٌ ضروري، لكن يجب أن ترافقه برامج إنمائية وأنشطة لبناء القدرات المدنية. ويتطلّب أن يُوفّر للناس، وبالأخص الشباب، أفقٌ يتجاوز احتياجاتهم اليومية، وذلك حتى تتحقّق التنمية وتتعرّز المساواة بين الجنسين وتتوفّر الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. لقد حان الوقت للإسراع بالتعبئة لدعم بلدان منطقة الساحل وشعوبها. وفي هذا السياق، أدعو جميع الشركاء إلى ضمان الدفع العاجل للأموال المتعهد بها، ودعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. والاستثمار في جهود التنمية المستدامة الشاملة للجميع هو أكثر الطرق فعالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتطرف المصحوب بالعنف والإرهاب.